التخطيط السياحي وإمكانات التنمية السياحية بليبيا

د . بشير علي بلعيد دخان
كلية الاداب زوارة- جامعة الزاوية

المقدمة :

إن النشاط السياحي في ليبيا مازال يحتاج إلى عناية ورعاية بالرغم من وجود مقومات الجذب السياحي المختلفة والتي تجمع مقومات وأنواع سياحية متعددة من خلال بيئات عديدة، وما تحتويه كل بيئة من شواخص أثرية،وسياحة صحراوية،وطبيعية، وعلاجية ، إرث شعبي، وفنون وتقاليد ليبية، إلا أن الإهمال مازال مسيطراً على أكثر عناصر السياحة، على الرغم من رغبة الدولة في تنويع مواردها المالية وعدم الاكتفاء على النفط المورد الأساسي للدولة،ولعل بالسياحة يمكن للاقتصاد الليبي أن يكون له دور ملحوظ في الحياة الاقتصادية في المراحل المقبلة وما ينتج عنها من انعكاسات إيجابية، أهمها إبراز دور ليبيا الثقافي والحضاري على مر العصور وما تكتنزه من ثروات تراثية وطبيعية، والإسهام في تطوير وتنويع قائمة الاقتصاد الوطني وما ينتج عنه من تشجيع للاستثمار وإيجاد فرص لتوظيف الشباب الليبي، كما سيؤدي إلى ارتفاع نسبة السياحة الداخلية، بحيث تكون بديلة للسياحة الخارجية، وما يرافق من تحسين ميزان المدفوعات من خلال خفض الإنفاق الخارجي وزيادة الإنفاق المحلي.

وبالرغم مما تحتويه ليبيا من عناصر داعمة لخدمة السياحة ومن ذالك الاستقرار السياسي والأمني الذي مرت به،بالإضافة إلى ساحل طويل وجبال ومنتزهات وصحاري وغيرها من العوامل التي تحقق الكثير من الطموحات السياحية المستهدفة إلا أن ذلك لم يستفد منه كثيراً، وعليه إن متطلبات السياحة مازالت في حالة مخاض في ليبيا وما زالت تسير ببطء شديد.

مشكلة البحث:

تظهر مشكلة البحث في ضعف صناعة السياحة في بعض الاقتصاديات العالمية خصوصا منها النامية، علماً بأن أي استثمار في السياحة هو أسرع طريق لتحقيق الأهداف المرجوة من خطط التنمية.

فالتنمية السياحية ليست مهمة أحادية الجانب بمعنى أنها وزارة السياحة فقط، وإنما مهمة وطنية لمجموعة الوزارات والمؤسسات التي تشكل حلقات متكاملة تعمل جميعاً في إطار التنمية السياحية وتسويقها لزيادة ريعيتها واستثماراتها. ويعد التخطيط السياحي من الأولويات الرئيسة لمعظم دول العالم التي تسعى لوضع خطط تعمل على الاستفادة من مواردها المختلفة عبر صناعة السياحة، وتتمحور مشكلة البحث حول افتقار سياسة التخطيط السياحي؛ مما أعاق الاستفادة من توظيف هذه الموارد في التنمية السياحية المستدامة.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في المحاور الآتية:

1- تزايد الاهتمام العالمي والعربي بالتنمية السياحية والتخطيط السياحي بمستوياته وأشكاله كافة .

2- أهمية اتباع سياسة تخطيطية جيدة من شأنها المحافظة على البنية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية وعلى الموارد الطبيعية والبيئية...على أن تبقى صالحة للأجيال القادمة.

3- عدم تناول مفهوم التخطيط السياحي كثيراً في مجال الدراسات الإنسانية ذات العلاقة باقتصاديات التراث والسياحة الثقافية.

4- تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها حلقة جديدة لسلسلة من البحوث والدراسات في هذا الإطار يسعى الباحث أن يوجه أنظار المسؤولين وواضعي القرار في ليبيا لهذا القطاع المهم.

5. يستفاد من هذه الدراسة في مجال العمل السياحي، وتوضيح القصور الذي يصاحب حركة السياحة وكيفية التغلب عليها لتدارك ذلك مستقبلاً.

6. تقديم رؤية جغرافية للتخطيط السياحي مما يساعد الجهات المختصة على اتخاذ القرار المناسب في التنمية السياحية في البلاد.

أهداف البحث:

انطلاقاً من أهمية البحث والإطار النظري والفكري الذي وضع فيه فهو يهدف إلى التوصل إلى إجابات عن النقاط الآتية:

1- أهمية وأهداف التخطيط السياحي.

2- مفهوم التنمية السياحية وعناصرها وكيفية التغلب على مشاكلها.

3- أهم الاقتراحات التي تساعد في تسريع وتطوير التنمية السياحية.

منهج البحث:

توضيحاً لتحقيق أهداف البحث فقد اعتمدنا على المنهج الوصفي لأهم ما ورد في الكتب والمراجع العربية والأجنبية والدوريات والإحصائيات والتقارير الرسمية المتعلقة بأدبيات البحث. والتفسير العلمي والاستنتاج المنطقي .

المفاهيم والمصطلحات المستخدمة في البحث:

1- **السياحة**: تعني انتقال أي شخص من مكان إقامته إلى مكان آخر لمدة قصيرة نسبياً والإنفاق من مدخراته وليس من العمل في المكان الذي يزوره وقد ينشد السائح مجرد الزيارة أو تمضية الإجازة أو الحج أو الصحة أو الدراسة وبناء عليه ينتقل السائحون بصفتهم مستهلكين لا منتجين وقد تكون السياحة داخلية أو خارجية(1).

2- **التنمية السياحية المستدامة**: بأنها هي التي تلبي احتياجات السياح، والمواقع المضيفة، إلى جانب حماية، وتوفير الفرص للمستقبل؛ كما أنها تمثل: جملة القواعد المرشدة في مجال إدارة الموارد، بطريقة تتحقق فيها متطلبات المسائل

الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، ويتحقق معها التكامل الثقافي، والعوامل البيئية، التنوع الحيوي، ودعم نظم الحياة (2).

3- **السائح**: هو مستهلك الخدمات السياحية الذي يقبل عليها أو الذي يسعى للحصول عليها ويعمل على الاستفادة منها(3).

4- **التخطيط السياحي :** هو مجموعة من الإجراءات المرحلية المقصودة والمنظمة والمشرعة التي تهدف إلى تحقيق استغلال واستخدام أمثل لعناصر الجذب السياحي المتاح والكامن لأقصى درجات المنفعة، مع متابعة وتوجيه وضبط لهذا الاستغلال لإبقائه ضمن دائرة المرغوب فيه ، والمنشود، ومنع حدوث أي نتائج أو آثار سلبية ناتجة عنه(4) .

5- **الخدمات السياحية :** هي مجموعة من الأعمال التي تؤمن للسياح الراحة والتسهيلات عند شراء واستهلاك الخدمات والبضائع السياحية خلال وقت سفرهم، أو من خلال إقامتهم في المرافق السياحية بعيداً عن مكان سفرهم الأصلي (5).

6- **العرض السياحي :** عبارة عن خليط من العناصر أو الموارد التي تحتويها البلاد، منها طبيعة الموقع الجغرافي والمناخ والمناظر الطبيعية، ومنها البشرية على شكل آثار قديمة أو حديثة في صورة منشآت حضارية وتجهيزات سياحية (6) .

أولويات التنمية السياحية في ليبيا.

تعد ليبيا متحفاً يحتوي على الكثير من الحضارات والمواقع الأثرية والدينية ناهيك عن الإمكانات الطبيعية التي ترجع إلى الحقب المختلفة وبالتالي على وزارة السياحة التعريف بهذه المواقع والترويج لها في الأسواق العالمية من خلال معرفة أعداد السياح ودوافعهم ورغباتهم شرط ألا يتعارض أي نشاط سياحي مع مبادئ الشريعة الإسلامية الغراء واحترام عادات وتقاليد المجتمع الليبي وتحقيق الخصوصية كمبدأ إسلامي واجتماعي يتصف به المجتمع الليبي.

وتنتشر فيها عدة معالم تاريخية تمتد عبر فترات زمنية طويلة من عصور ما قبل التاريخ مروراً بالعصور الفينيقية والإغريقية والرومانية والإسلامية وتنتهي بالمعالم الحديثة،وتعد هذه المعالم من أهم مصادر الجذب السياحي في ليبيا وبخاصة أن بعض معالمها صنفت تراثاً عالمياً يقصدها السياح القادمون من خارج البلاد ،ناهيك عن ما تمتلكه من موروث ثقافي وعادات وتقاليد مميزة ؛ومن خلال الزيارات المختلفة لهذه المناطق تتمتع ليبيا بمقومات سياحية جبارة، تاريخية وطبيعية وحضارية لكنها تحض بنصيب محدود جداً من النشاط السياحي العالمي، وهذا الأمر يحتاج إلى وقفة تأمل للوقوف على الأسباب التي أدت إلي ذلك وسبل معالجتها. وعليه قد تكون ليبيا هي الدولة المثالية لنضرب بها المثل على تردي الواقع السياحي ، لكنها تبقى الدولة الأكثر غنى حضارياً والمؤهل ليكون البلد الأكثر جاذبيةً للسياح في هذه البقعة من العالم ، إن خطط

التنمية في ليبيا منذ بداياتها عام 1975م استهدفت تنويع مصادر الدخل وتخفيف الاعتماد على البترول كمصدر أساسي للدخل وعلى الرغم من جهود الدولة في تنمية القطاعات الأخرى غير النفطية، إلا أن المؤشرات تدل على أن إسهام هذه القطاعات في الناتج المحلي لا تزال منخفضة ودون المأمول ؛ مما يعكس ضرورة العمل على تعزيز دور القطاعات الأخرى وبخاصة قطاع السياحة.وقد حددت أولويات التنمية السياحية بناءً علي الأهمية النسبية لكل عنصر من عناصرها وبالتالي تم اتخاذ عدة أهداف ذات الأولوية وهي(7):.

1) التعريف بليبيا كوجهة سياحية متميزة ،وتسويق المنتج السياحي وتنميته وحمايته.
2)تسهيل عملية دخول السياح ،وانتقالهم.
3) تنمية الموارد البشرية الليبية.
4) توفير البنية الأساسية الفنية للمواقع السياحية.
5) توفير مرافق الإيواء السياحي والخدمات وتحسين مستواها.
6) تخصيص وتخريط مناطق التنمية السياحية وتهيئتها.
7) دعم إسهام القطاع الأهلي في عمليات التنمية السياحية.
8) تشجيع الاستثمار السياحي.

ونجد اليوم وقد أصبحت المنظمات الدولية والإقليمية والمحلية تنظر إلى السياحة كقطاع اقتصادي له دوره في التنمية الاقتصادية إلى جانب قطاعات النشاط الاقتصادي الأخرى ؛ لذلك فإن أغلبية الدول الصناعية والسائرة في طريق النمو تعتبرها(صناعة) قطاع إنتاجي له أهميته التجارية والاقتصادية والسياسية فهو بذلك لم يعد حاجة اجتماعية أو مجالا للترفيه والراحة فقط بل أصبحت تشكل موردا أساسيا تعتمد عليه الدول في تنمية اقتصادياتها (8) .

والتخطيط السياحي يعد نوعاً من أنواع التخطيط التنموي وهو عبارة عن مجموعة من الإجراءات المرحلية المقصودة والمنظمة والمشروعة التي تهدف إلى تحقيق استغلال واستخدام أمثل لعناصر الجذب السياحي المتاح والكامن وتحقيق أقصى درجات المنفعة الممكنة، مع متابعة وتوجيه وضبط لهذا الاستغلال لإبقائه ضمن دائرة المرغوب فيه ، والمنشود، ومنع حدوث أي نتائج أو آثار سلبية ناجمة عنه والتخطيط الحديث يقوم علي التحليل المتتابع للمنتج السياحي في ضوء تحليل الطلب للوصول إلي تنمية سياحية تتلاءم مع إمكانيات البلاد(9).

وبالتالي يوفر المعلومات والبيانات والإحصائيات والخرائط والمخططات والتقارير والاستبيانات، ويضعها تحت يد طالبيها وعليه فإن الدولة مطالبة اليوم لاعتماد التخطيط السياحي السليم في تنشيط الحركة السياحية وأنه يوفر أرضية مناسبة لأسلوب اتخاذ القرار لتنمية السياحة في القطاعين العام والخاص، من خلال دراسة الواقع الحالي والمستقبلي مع الأخذ بعين الاعتبار الأمور السياسية والاقتصادية التي تقررها الدولة لتطوير السياحة وتنشيطها.

أما فيما يتعلق بالتنمية السياحية فهي عملية تغير على نحو منظم ترسم الأحداث المستقبلية وتأثيراتها المحتملة وتنطلق من تعظيم القدرات على اجتذاب أكبر عدد من

السياح ،.والمهم في التنمية السياحية المحافظة على البيئة ومصادرها الطبيعية التي تشكل الأساس في التنمية السياحية ، وعليه فإن التنمية المطلوبة سياحيا هي التنمية السياحية المستديمة وهي التنمية التي تلبي الحاجات السياحية للجميع وطموحاتهم دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية تلك الحاجات وتحقيق العنصر المهم في التنمية السياحية هو الحفاظ على البيئة ومصادرها الطبيعية التي تشكل رأس مال التنمية السياحية آو إن صيانة البيئة الطبيعية تعتمد على حمايتها وسلامتها والتي تعني التفكير والسعي للحفاظ على سلامة واتزان الطبيعة إما بشكل طبيعي أو عن طريق تدخل الإنسان بحيث تبقى الطبيعة ذات فائدة مستمرة للإنسان دون حدوث أي خلل في اتزان مكوناتها الطبيعية .وتعد مشاريع التنمية السياحية الخاصة بإنشاء المحميات والحدائق الوطنية التي تشهدها الكثير من دول العالم من أهم اتجاهات حماية البيئة الطبيعية.لقد أصبحت المناطق الطبيعية عوامل الجذب الرئيسة وتشكل الأساس لما يعرف الآن باسم(السياحة الطبيعية أو السياحة البيئية) التي تدر مبالغ مالية مباشرة تفوق تكاليف صيانة الحدائق وتنميتها وتهدف التنمية السياحية، إلى رفع المستوى المعيشي للسكان ، وتطوير البنية التحتية للأقاليم السياحية ورفع الوعي البيئي للمواطنين في تلك الأقاليم .

وأثبتت دراسات عديدة أن التنمية السياحية أدت إلى تحفيز العمالة وزيادة دخولهم في شتى الأعمال والخدمات وتوفير مرافق البنية الأساسية في الأقاليم المشمولة بالتنمية حتى أصبح جمهور تلك الأقاليم على وعي متزايد بان حماية البيئة تزيد من مكاسبهم الاقتصادية عن طريق زيادة عدد الزوار إن تلك النتائج المتحققة عن التنمية السياحية تلعب دورا كبيرا في صيانة البيئة الطبيعية ؛ لأن سلوك من لديهم نقص في التوعية البيئية لن يكون سلوكا عقلانيا وبعيد المدى إذ يصبح همهم الأول والأخير تلبية احتياجاتهم ولا يهتمون بمن سيأتي بعدهم وبهذا يساء استخدام البيئة بسبب الفقر والجهل(10).

وهذا ما يؤكد الفعالية الاقتصادية التي يمتاز بها النشاط السياحي إذ يعد وبخاصة في الدول السياحية المحرك الديناميكي للاقتصاد القومي ويبعث النشاط فيه ويعمل علي تحقيق التنمية (11).

وهذا ما دفع العديد من الدول ومنها الدول العربية إلى الاستثمار في تنمية وتطوير قطاعها السياحي نظرا لوفرة وتميز منتجها السياحي وتوافق هذه النشاطات مع ثقافتها وعاداتها العربية الإسلامية، إضافة إلى رغبة هذه الدول في تنويع مواردها المالية.

ومن هنا فإن الدولة الليبية مطالبة بالعمل على تنمية وتشجيع السياحة الداخلية فيها لخفض الإنفاق الخارجي على السياحة.وبالتالي على وزارة السياحة تحديد الأدوار والمسؤوليات للقطاعات الحكومية ، والخاصة الوطنية منها ، والإقليمية والمحلية لغرض تحقيق أهداف التنمية السياحية والمساعدة في تنمية المناطق مما يسهم في تنمية النواحي الاقتصادية والاجتماعية الثقافية في سياق أهداف التنمية السياحية الوطنية التي تهدف إلي تنويع الاقتصاد وتوسيع التنمية الإقليمية وإيجاد فرص التوظيف والعمل للمواطنين.

وتحظى ليبيا بالموارد العديدة التي تشكل أساس تنمية أنماط متعددة من السياحة كالمرتبطة بالبيئة مثلا .

وتشمل الموارد الطبيعية والتي تعد المناظر الطبيعية الخلابة كل ذلك يوفر فرصًا رائعة للاستمتاع بالمناظر أيضاً تضم الموارد المرتبطة بالمواقع التاريخية والأثرية والتراث العمراني وبعض الموارد المهمة خاصة أنماط الطراز العمراني التقليدي الموجود في عدد من الأحياء الحضرية (المدينة القديمة) مثلا ، إضافة إلي المتاحف الثقافية والمهرجانات الثقافية،مثل مهرجان المصنوعات اليدوية والعادات والتقاليد في الأفراح ومهرجانات المأكولات الشعبية ومهرجانات الشعر الشعبي والفصيح والأعراس الجماعية. وعليه نجد أن الاهتمام بهذا القطاع يعد رافدا مهما لعملية التنمية السياحية حيث استغلال إمكانات الصناعة السياحية ، وبخاصة الداخلية للتحسين من مركز البلاد الاقتصادي.

لقد أعطت ليبيا اهتماما متزايدا بالسياحة في الآونة الأخيرة وبالتحديد من عام 2004 حيث تم إصدار القانون المنظم للسياحة والذي أعطى السياحة الشخصية الاعتبارية والقانونية من حيث إنها نشاط اقتصادي وتجاري واستثماري فالقانون رقم 7 للعام 2004 بشأن السياحة ولائحته التنفيذية جاء قانونا مؤسسا للسياحة وكذلك متضمنا العديد من الحوافز الاستثمارية للمستثمر الوطني والأجنبي ؛ حتى يمكن أن يستثمر في ليبيا بحافزيه نظراً للإعفاءات والمزايا المختلفة التي يقدمها هذا القانون وغيره من القوانين الاستثمارية ، ومن هذه الحوافز التي تقدمها التشريعات في ليبيا الآتي(12):

أهم الحوافز الاستثمارية :

1)الإعفاء من الرسوم الجمركية على مواد البناء ، والأدوات ، والمعدات ، والأثاث ، ووسائل النقل السياحية ، ومختلف أنواع التجهيزات اللازمة لإنشاء وتشغيل المرافق ، والمشروعات السياحية.

2)الإعفاء من ضرائب دخل المباني والملاهي مدة خمس سنوات تبدأ من تاريخ بداية النشاط ويجوز تمديد مدة الإعفاء لمدة **5** سنوات أخرى بقرار يصدر من (رئاسة الوزراء) بناء على عرض من (وزير السياحة).

3)أي إعفاءات أخرى تقترحها (وزارة السياحة) ويصدر بشأنها قرار من (رئاسة الوزراء).

4)إعفاء من ضريبة الدمغة .

5)تتمتع الأرباح الناتجة من المشروع بنفس الإعفاءات إذا أعيد استثمارها .

6)الحق في ترحيل الخسائر التي تلحق بالمشروع خلال سنوات أخرى .

7)الحق في نقل ملكية المشروع من مستثمر لآخر كليا أو جزئيا.

8)الحق في إعادة رأس المال المستثمر في نهاية المشروع أو تصفيته أو بيعه.

9)القانون ضد تأميم المشروع أو نزع ملكيته أو الاستيلاء الجبري عليه أو مصادرته أو فرض الحراسة عليه أو التحفظ أو إخضاعه لإجراءات لها نفس التأثير إلا بقانون أو حكم محكمة مقابل تعويض فوري وعادل وحسب سعر السوق .

هذه الحوافز والإعفاءات تعد خطوة مهمة في دفع عملية التنمية السياحية في ليبيا والتي من شأنها أن تدفع المستثمر الوطني والأجنبي على الاستثمار بثقة وطمأنينة وحافزيه.

وعليه نلاحظ زيادة أعداد السياح القادمين إلي ليبيا بعد هذه الحوافز.جدول رقم(1) خريطة(1).

جدول رقم(1) تطور حركة السياحة الدولية إلى ليبيا من1970م إلى 2010م

السنة	**عدد السياح القادمين إلي ليبيا بالألف**	الزيادة والنقصان	عدد السياح العرب	الزيادة والنقصان
1970	**77**	**---**	**50**	**---**
1975	**238**	**+161**	**188**	**+138**
1980	**136**	**-102**	**43**	**-145**
1985	**232**	**+96**	**132**	**+89**
1990	**919**	**+687**	**596**	**+464**
1995	**1,830**	**+911**	**1775**	**+1179**
2000	**1,926**	**+96**	**943**	**-833**
2005	**3,831**	**+1،905**	**1،510**	**+575**
2010	**1,931**	**-1،9**	**813**	**-697**

المصدر:-إحصائيات أمانة السياحة سابقا غير منشورة لسنوات مختلفة (1970م إلي 2010م).

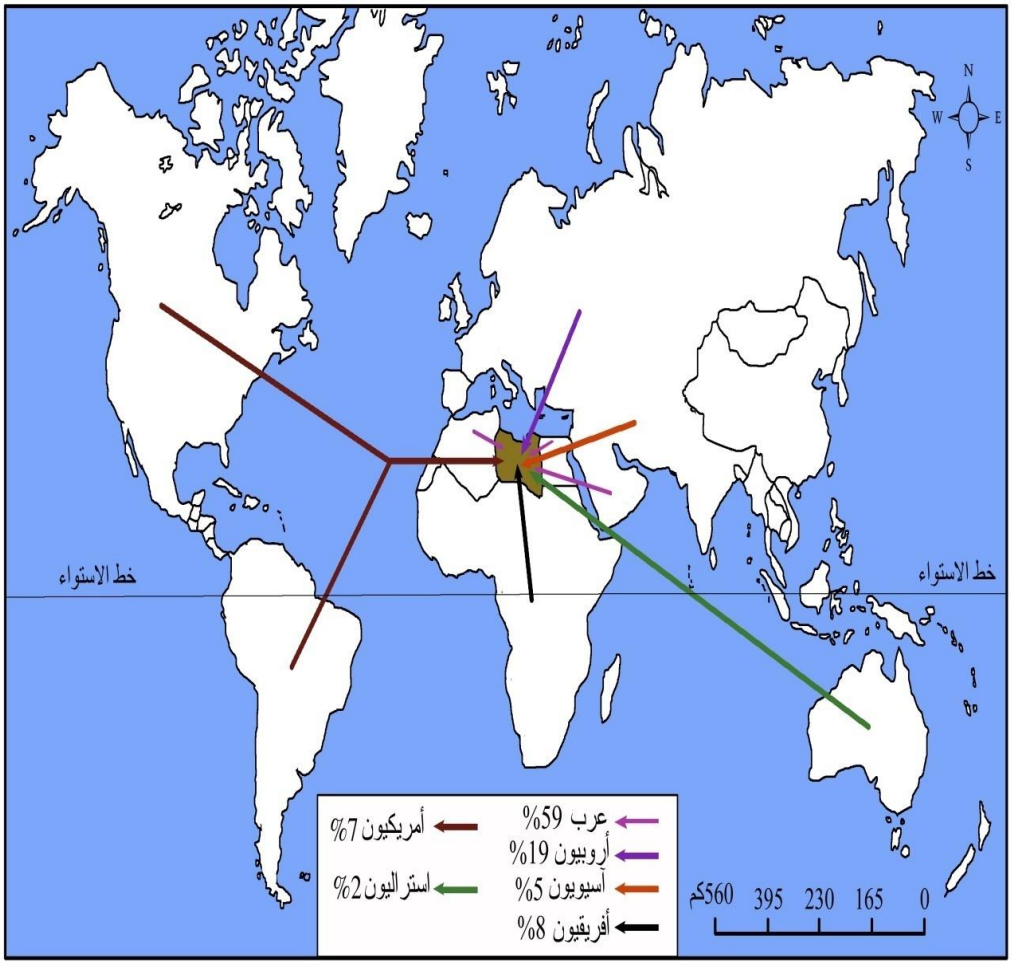

خريطة رقم(1) توزيع السياح حسب مناطق القدوم خلال الفترة من 1970-2010م

المصدر:. عمل الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (1).

ولاحظنا من خلال بحثنا هذا وجود الخلل أو المعطيات الناقصة التي تخص تنظيم المعلومات الخاصة بالسياح الأجانب.

وعليه فإذا توفرت بيانات كافية خاصة بالنواحي المذكورة يمكن للقائمين بالتخطيط ـ مثلا ـ توجيه الجهود إما نحو التوسع في بناء الفنادق من فئة معينة أو تحسين الخدمة بها أو تطوير خدمات المرافق كالنقل والمرافق الصحية وكذلك تنمية أو تطوير الموارد والمقومات السياحية الموجودة حاليا.

وبالتالي نجد أن كل السياسات المتبعة من قبل المخططات الوطنية والسياسية لم تبرز السياحة كقطاع أساسي وفعال يسهم في التطوير والتنمية الشاملة للبلاد وهذا راجع إلى اعتماد الدولة الليبية على دخل البترول والذي يغطي احتياجات الدولة المختلفة.

ويمكن القول بصفة عامة إن درجة الاستقرار السياسي أو الأمن الوطني والعلاقات السياسية للدولة بالدول الأخرى العربية والأجنبية من بين المتغيرات التي يمكن أن تؤثر تأثيرا مباشرا على الحركة السياحية .

وذلك لأن الاستقرار السياسي والأمني يشجع السياحة المحلية ، كما يشجع قدوم الزوار الدوليين لليبيا بما يحفز من الاستثمارات في صناعة السياحة،وعلي الرغم من ذلك كله لم تفلح الحكومة حتى الآن في القيام بمسؤولياتها الجزئية من بينها الانقطاع المتواصل في الطاقة الكهربائية والاتصالات الضعيفة ؛ نتيجة التخريب المتعمد ، وعدم إصلاح ذلك في أسرع وقت إضافة إلي عدم توافر الأمن كل ذلك وغيره يؤدي لتخوف السياح ناهيك عن المستثمرين في هذا القطاع.

ومن هنا يتجنب المستثمرون الدوليون القدوم إلى ليبيا ويفضلون دولا أخري وبديلة عنها ، وبالتالي على الحكومة أن تتفادى تقصيرها بتصحيح هذه العيوب.
أيضاً قامت الدولة بجهود عديدة من أجل النهوض بصناعة السياحة والاعتماد عليها كمورد اقتصادي مهم ومن أهم هذه الجهود :

المخطط العام للتنمية السياحية(2009-2025).

إدراكاً من قطاع السياحة بأهميتها تم تكليف لجنة من الخبراء والاستشاريين المحليين والعالميين بإعداد المخطط العام للتنمية السياحية بليبيا للفترة 2009-2025 وقد نتج عنها إعداد السياسة العامة لتنمية وتطوير قطاع السياحة في ليبيا للسنوات الخمس عشرة المقبلة وتعد بمثابة طرح شامل ومتكامل لإطار العمل الاستراتيجي والسياسات اللازمة لتنمية السياحة، وقد بنيت المرحلة على نتائج وتوصيات المرحلة الأولى ، وتهدف إلى توفير الإطار التنفيذي للمرحلة الأولى ؛ وذلك من خلال إعداد خطة عمل خماسية لتنمية السياحة للفترة من سنة (2009-2013) ليتم دمجها في برامج التنمية الوطنية الشاملة ، وهذه الخطة وضعت من أجل تنمية السياحة في ليبيا في الوقت الحاضر ومستقبلا وهي جزء من خطة التنمية السياحية الشاملة وتهدف هذه الخطة إلي تحديث وتطوير المخطط العام للتنمية السياحية بما يلائم التشريعات والقوانين واللوائح المشجعة للاستثمار وانفتاح السوق ،ووضع الخطط والبرامج التنفيذية التي تساعد على تنفيذ مراحل المخطط العام.
وقد تم الإشراف على أعمال إعداد المخطط ومتابعتها من قبل لجنة مختصة شكلتها الهيئة العامة للسياحة والصناعات التقليدية ، ويهدف هذا المشروع إلي الآتي :

1. تحديد وصيانة الموارد السياحية وتحسين البيئة والاستفادة منها بشكل مناسب في الوقت الحاضر والمستقبل.
2. تشجيع القطاعين العام والخاص على الاستثمار في مجال التسهيلات السياحية .
3. توفير فرص عمل جديدة.
4. تنويع مصادر الدخل.
5. تعزيز صورة ليبيا وإبراز دورها الريادي على الصعيد العالمي والترويج للإمكانيات والمقومات السياحية والفرص المتاحة بالسوق الليبي لتعزيز برامج الشراكة والتعاون الإقليمي والعالمي.

6.تفعيل إسهام قطاع السياحة في برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تقوية فرص العمل والتوظيف وزيادة صافي الإيرادات من العملات الأجنبية.
7.تقوية النسيج الاجتماعي ، وترسيخ الوحدة الوطنية من خلال تفعيل برامج التنمية المكانية بإقامة المشروعات السياحية المختلفة.
8.تطوير برامج التنمية البشرية وتأهيل وتكوين الكوادر القادرة على المنافسة في سوق العمل المحلي والعالمي.

وفي هذا الجانب يري الباحث ضرورة تطبيق الآتي لتحقيق ونجاح التنمية بقطاع السياحة :

أ- ضرورة ربط القطاع السياحي مع القطاعات الأخرى ليتم تحقيق أهداف السياسات العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على كل مستوياتها.

ب- إدراج المدينة السياحية المزمع إقامتها في منطقة صبراته الأثرية ضمن المخطط من خلال إقامة مركز سياحي على درجة من الفخامة ،وهذا خلاف ما يؤكده المخطط العام للتنمية السياحية المتمثل في إقامة المرافق السياحية الصغيرة والمتوسطة.

ج- وضع الخطط التفصيلية لرفع المستوى السياحي لبعض المناطق المتميزة، والمتخلفة.

د- الاهتمام بصيانة التراث العمراني والمحافظة عليه في المدن التاريخية والمراكز التقليدية والمواقع التراثية فيها ، مع الحفاظ على الهوية العربية والحضارة التاريخية والتراث الإسلامي والأصالة وسماتها المميزة، ومعالجة المشكلات والقضايا التي تواجه المدن وبشكل خاص النواة الأولي للمدن المختلفة ؛ لأنها تشكل جزءاً من التراث الإنساني وتساعد على توطين السكان وتحافظ على الطابع العمراني للمدن القديمة(المدينة القديمة طرابلس،الحصون والقلاع المنتشرة في أقصي جنوب غرب سهل الجفارة) ويعد ذلك ضرورة حتمية لضمان استمرارية الحاضر وربطه بالماضي وإعادة التأهيل للمناطق ذات القيمة الاقتصادية تتم من خلال عملية الارتقاء برفع كفاءة البنية الأساسية وإعادة تحسين المكان .

هـ ـ توجيه التنمية لجذب الاستثمارات المحلية والخارجية، وتطوير المصادر الثقافية، ويشمل ذلك العمليات اللازمة للحفاظ، وحماية وإدارة المواقع التراثية، وجلب مشاريع الترميم، وتشجيع إقامة المهرجانات الثقافية ووضع الخطط الإعلامية، والبحث عن الروابط المشتركة مع المواقع الأخرى ،وتشجيع مشاريع تنموية أخرى من أجل ضمان استقرار النمو الاقتصادي، ورفع مستوى معيشة السكان ،ودعم السكان من خلال تقديم مقترحات لمشاريع تنموية صغيرة، وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في هذا الجانب، وتطوير الموارد البشرية من خلال بناء القدرات في مجالات الإدارة والخدمات السياحية وتنمية الحرف التقليدية،والعمل على ربط المسار السياحي المقترح في المنطقة ليكون جزءا من مسار سياحي على مستوى الدولة(13).

و- اعتماد سياسة التنمية المستدامة على جهود جهات المجتمع المحلي كافة المراد خلق تنمية له ، مع الحذر من ربط هذه التنمية فقط بجهود الخبراء والمختصين.
ز- القيام بإجراء مسح شامل للبيئة الطبيعية للتعرف على إمكاناتها السياحية القابلة للاستثمار إذ لا تخلو البيئة الطبيعية للأقاليم من إمكانية سياحية أو أكثر.
ح- أن تتصف السياسة التنموية بالإيجابية، والابتعاد قدر المستطاع عن العوامل التي قد تعيق عملية التحول المنشود كالانتماء الجهوي والمحسوبية.
ط- دلت المؤشرات كافة التي تضمنتها تقارير الخبراء والخطط الإستراتيجية للتنمية السياحية في المناطق ، على توفر إمكانات الجذب السياحي وهي واعدة ومشجعة على المضي قدمًا لتطويرها وتنميتها .
ى- توعية المواطنين بالتاريخ المحلي وتعزيز الشعور بالانتماء لدى الأجيال الناشئة وحماية وصيانة المباني التاريخية.

وإذا وضعت هذه الآراء والمقترحات موضع التنفيذ وأولتها الدولة الاهتمام اللازم وتشجيع المستثمرين في المناطق السياحية وبناء الفنادق وتمهيد الطرق المرصوفة وبناء خطوط حديدية وتنمية أرصفة بحرية لاستقبال السائحين وتطوير البنية التحتية للنقل الجوي مع الإعلان والدعاية الكافية للسياحة في الداخل والخارج عن طريق إنشاء مكاتب في السفارات الليبية في البلاد التي تبدي اهتماماً بالسياحة في ليبيا وبهذا يمكن ان نتوقع زيادة في أرقام السياحة الداخلية والخارجية .

إن العشوائية والتلقائية في التنمية السياحية وضعف أو انعدام المنهج العلمي السليم المستخدم في التخطيط السياحي هو من أبرز الأسباب التي أدت إلى ضعف الحركة السياحية في هذه البلاد ؛ لذا فإن السعي لوضع ونهج مسلك علمي في التخطيط للسياحة على المستويات كافة ، ضمن منهج وطني لا يشمل وزارة السياحة فقط، إنما تضم باقي الوزارات والمؤسسات والشركات العامة والخاصة المرتبطة بقطاع السياحة، بالإضافة إلى المجتمعات المحلية المستقبلة للسياحة ضمن منظومة متكاملة تعمل مجتمعة في إطار التنمية السياحة المستدامة، لتسويقها وزيادة ريعيتها واستثماراتها وبالتالي زيادة عدد السياح الوافدين للبلد سنة بعد أخرى.

ونتيجةً للعولمة التي تسود الكرة الأرضية اليوم ؛ اتجهت العديد من الدول وحكوماتها إلى الاهتمام بالتنمية الشاملة والمستدامة عن طريق الاستثمار الأمثل للموارد المتاحة بهدف تنويع القاعدة الاقتصادية للبلاد وزيادة فرص العمل لمواطنيها وتعزيز دور القطاع الخاص في المجالات المختلفة. ومن بين هذه القطاعات التي حظيت باهتمام خاص، قطاع السياحة وتأكد هذا الاهتمام بإنشاء وزارات وهيئات متخصصة تهتم بالتنمية السياحية، وأصبحت غالبية الدول العربية لديها وزارة للسياحة. وفي هذا السياق نشير إلى أن ليبيا أنشأت الهيئة العامة للسياحة لتطوير صناعة السياحة بصفتها أحد القطاعات المهمة للاقتصاد الوطني ثم تحولت هذه الهيئة إلي وزارة مستقلة وأصبح ينظر إلى السياحة على أنها صناعة ومصدر دخل أساسي.
ويتطلب تحقيقها اتخاذ مجموعة من الإجراءات والوسائل المناسبة ضمن الإمكانات والموارد المتاحة ، وعليه فإن الهدف الرئيسي للتنمية هو تلبية الحاجات والطموحات

الإنسانية ، وعليه فإن السياحة كانت إحدى أكبر الصناعات في العالم وأحد أسرع القطاعات الاقتصادية نموا (14).

والتنمية في أي شكل من أشكالها تعني التغير للأفضل، وهي عملية مخططة تهدف إلى تغير مخطط ؛ لذا فهي تعتبر تغيرا ونمواً مخططا في الأساس أو على الأقل يجب أن يتوفر لها قدر معين من التنظيم والسيطرة وتستغرق التنمية عادة فترة زمنية طويلة نسبيا.

الخاتمة :

من الممكن القول : إن تخطيط و تنمية القطاع السياحي أصبح ضرورة نظراً لما يحمله للاقتصاد من فوائد.و قد باتت أغلب الدول تسعى إلى ذلك.

النتائج :

1. الأخذ بمبدأ التخطيط السياحي لتحقق التكامل في التنمية بين القطاعات كافة
2. رصد المبالغ المالية اللازمة للشروع في النهوض بواقع السياحة في الخطط والبرامج التنموية في ليبيا وتطويرها وقبل ذلك ضرورة إجراء مسح دقيق وشامل حول الإمكانات السياحية المتوفرة وذات جدوى اقتصادية في تنميتها وضمان مشاركة الخبرات الوطنية والأجنبية
3. ضرورة تحقيق التنمية المتوازنة بين مختلف مناطق البلاد حتى تؤدي التنمية السياحية إلى توزيع وإنشاء مشروعات سياحية جديدة في جميع مدن البلاد وبخاصة ان المواقع الحضارية والأثرية والدينية تتوزع بين مختلف أرجاء البلد من شماله إلى جنوبه مما يعني حصول تنمية متوازنة لجميع المدن دون استثناء.
4. إن السياحة نستفيد منها أرباحا بالعملات الأجنبية، و في نفس الوقتtYk أضرار و أخطار السياحة قد تكون كبيرة جدا وبالتالي علينا أن نوازن بينها.

الهوامش :

1. يسرى دعبس، العولمة السياحية وواقع الدول المتقدمة والدول النامية، سلسلة الدراسات السياحية والمتحفية (11)، الملتقى المصري للإبداع والتنمية، 2002، ص ص 12-13.
2. 1صلاح الدين خربوطلي: السياحة المستدامة، دار الرضا للنشر، الطبعة الأولى،سوريا،2004،ص23.
3. محسن الحضري، التسويق السياحي مدخل اقتصادي متكامل، مكتبة مدبولي ، القاهرة، 1989، ص21.
4. عثمان غنيم، التخطيط السياحي في سبيل تخطيط مكاني شامل ومتكامل، دار الصفاء عمان، 2003. ، ص40 .
5.) مروان محسن العدوان ، الخدمات السياحية ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، عمان ، م1996 ، ص9 .
6.) حمدي أحمد الديب ، الجغرافية السياحية ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، مصر ، 1995م ، ص 45.
7. الهيئة العامة للسياحة والصناعات التقليدية، البرنامج الخماسي 1999، 2003، ابريل 1998.
8. - EMANUEL DE KADI TOURISME PAS PORT DEVELOPPEMENT . UNISCO.1976.
9. 2 Pearce Dougiace, Tourise Development, U.S.A .,Longman 1981,p20.
10. بوعقلين بديعة ، السياسات السياحية في الجزائر وانعكاساتها على العرض والطلب :دراسة حالة تيبازة العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر،1996،ص88.
11. مثني الدباغ،إسماعيل محمد علي،اقتصاديات السفر والسياحة،مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع والإعلان،ط1، الأردن ،2000،ص15.
12. http://www.oealibya.com
13. الميثاق المغاربي حول حماية البيئة والتنمية المستديمة ، ملحق(ي/2) -9 Wthaek/molhak. 4-1429 / www.moqatel.com.
14. تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو،3–14 يونيو 1992 /منشورات الأمم المتحدة،)رقم البيع،8 .A.93.I والتصويب(، القرار ١، المرفق الثاني.